

٥
٢

التاريخ : ٢١ جمادى الأولى ١٤٠٤ هـ

الموافق : ٢٣ فبراير ١٩٨٤ م

الأخ المحترم رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

نرفق لكم مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم

٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة مشفوعا بمذكرته

الايضاحية ، لعرضه على المجلس .

واقبلوا وافر التحية ”

(مقدموه)

أحمد عبد العزيز السعدون جاسم حمد الصقر محمد أحمد الرشيد

راشد سيف، الحجيلان مريخان سعد صقر

اقترح بمشروع قانون
بتعديل بعض أحكام القانون رقم " ٣٥ " لسنة ١٩٦٢
فى شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة
=====

بعد الاطلاع على الدستور ، وبخاصة المواد ٦٥ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ١٠٩ و

١٧٨ منه ،

وعلى القانون رقم " ٣٥ " لسنة ١٩٦٢ فى شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة ،
والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم " ٩٩ " لسنة ١٩٨٠ باعادة تحديد الدوائر الانتخابية
لعضوية مجلس الأمة ،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

(مادة أولى)

يقيد اسم كل من أصبح حائزا للصفات التى يشترطها القانون لتولى الحقوق
الانتخابية فى جداول الانتخاب فى المواعيد الموضحة فيما يلى ، استثناء من الدواعيد
الدائمة المنصوص عليها فى المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم
" ٣٥ " لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، وذلك بالنسبة الى من يبلغ احدى وعشرين سنة
ميلادية كاملة ممن لهم حق الانتخاب وفقا لأحكام القانون المذكور حتى ٢٠ من
اكتوبر سنة ١٩٨٤ .

- ١ - الميعاد المنصوص عليه فى المادة " ٨ " يكون من ١ الى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ .
 - ٢ - الميعاد المنصوص عليه فى المادة " ٩ " يكون من ٢١ الى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ .
 - ٣ - الميعاد المنصوص عليه فى المادة " ١٠ " يكون من ٢١ من اكتوبر الى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ .
 - ٤ - الميعاد المنصوص عليه فى المادة " ١١ " يكون ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ .
 - ٥ - الميعاد المنصوص عليه فى المادة " ١٢ " يكون من ١٦ الى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ .
 - ٦ - الميعاد المنصوص عليه فى المادة " ١٣ " يكون ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ .
 - ٧ - الميعاد المنصوص عليه فى المادة " ١٤ " يكون ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ .
- ويقتصر اعمال حكم المادة " ١٠ " من القانون رقم " ٣٥ " لسنة ١٩٦٢ على طلبات
الادراج والحذف المتعلقة بالأشخاص المتقدم ذكرهم .

(مادة ثانية)

على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمير الكويت

جابر الأحمد

بسم الله الرحمن الرحيم
=====

مذكرة إيضاحية

للاقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم
"٣٥" لسنة ١٩٦٢ فى شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة
=====

تضمنت المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم "٣٥" لسنة ١٩٦٢ فى شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة النص على مواعيد ثابتة ودائمة لبيان عملية قيد الناخبين ، وتحرير جداول الانتخاب أو تعديلها ، وعرض جداول الانتخاب لكل دائرة انتخابية ، وتصحيح هذه الجداول بالادراج أو الحذف ، وفصل لجنة القيد فى طلبات الادراج أو الحذف ، وعرض قرارات هذه اللجنة ، والطمع فيها ، والفصل القضائى فى هذه الطعون ، وهذه المواعيد تبدأ ، بحسب النصوص القائمة ، من أول فبراير حتى نهاية يونيو من كل عام .

ولما كانت ثمة حالات يبلغ فيها الكوتى الذى له حق الانتخاب وفقا لأحكام القانون رقم "٣٥" لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر سن الحادية والعشرين سنة ميلادية كاملة التى يثبت له باستكمالها اياها حق الانتخاب ، ومع ذلك لا يستطيع أن يمارس هذا الحق الدستورى لمجرد تحقق واقعة بلوغه هذه السن فى تاريخ لاحق لانقضاء المواعيد المقررة لتحرير جداول الانتخاب أو تعديلها أو لطلب قيد اسمه فيها وما يستتبعه من اجراءات .

ولما كان الفصل التشريعى الخامس لمجلس الأمة يشارف النهاية ، وسوف تجرى الانتخابات القادمة على مقتضى جداول الانتخاب الراهنة الخالية من ادراج أسماء هذه الفئة من الناخبين الذين لن يدركهم القيد فى جداول الانتخاب الا بعد تعلم عملية الانتخاب ، الامر الذى سيترتب عليه تفويت الفرصة عليهم فى الاشتراك فى هذه العملية ، ويلزمهم الترسى مدة فصل تشريعى كامل بعد ذلك لامكان الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات للفصل التشريعى التالى له .

من أجل ذلك ، وحرصا على عدم حرمان الشباب من المشاركة الشعبية فى انتخابات مجلسهم النيابى ، فترة لامرر لتمطيل حقهم الانتخابى ابانها ، وحتى يتمكن كل ناخب من تولى حقوقه الانتخابية بمجرد استيفائه شروطها بأدنى فاصل زمنى ، أعد مشروع هذا القانون متضمنا حكما وقتيا بطبيعته لمواجهة الانتخابات القادمة ، ينطوى على تعديل فى المواعيد الدائمة ، وذلك بالنسبة الى جميع الاجراءات المتعلقة بعملية القيد فى جداول الانتخاب وتصحيحها ، بحيث يتم اعداد الجداول الجديدة فى موعد يلائم صدور مرسوم الدعوة للانتخابات القادمة التى ستجرى عندئذ على أساس الجداول الجديدة المستوفاة والمعتمدة .

وغنى عن البيان أن الطعن فى الجداول الانتخابية فى المواعيد المبينة فيما تقدم مقصور على طلبات الادراج والحذف المتعلقة بالاشخاص الوارد ذكرهم فى الفقرة الأولى من المادة دون من عداهم ، وهذا هو مانصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة ، حتى لاتصبح الجداول معرضة للطعن ، باستثناء الطلبات المذكورة ، سواء كانت مقدمة من أحد هؤلاء أو من غيرهم من الناخبين المسجلين فى الدائرة .

